

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/600
24 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

OCT 28 1991

الدورة السادسة والأربعون

البنديان ١٠٩ و ١١٠ من جدول الأعمال

الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

١- من دواعي قلقي البالغ أنه في الوقت الذي يكلف فيه المجتمع الدولي الأمم المتحدة بمسؤوليات جديدة ولم يسبق لها مثيل ، تجد المنظمة نفسها على وشك الإفلاس . وعليه أرى نفسي مضطراً مرة أخرى إلى أن أوجه نظر الجمعية العامة إلى الحقيقة المقلقة التي تواجهها اليوم .

٢- لقد حذرت مراراً وتكراراً ، خلال السنوات الست الماضية ، الدول الأعضاء أن عدم تسديد اشتراكاتها المقررة ، كاملة وفي موعدها ، يجعل الإفلاس إمكانية حقيقية للغاية . وعلى الرغم من نداءاتي ، لم يف إلا عدد قليل من الأعضاء بالتزاماتهم فسي هذا الصدد .

٣- وواضح بالنسبة لي ، بوصفي المسؤول الإداري الأعلى ، أنه ما من شيء يستطيع أن يغير الحالة إلا إجراء سريع وحاسم تتخذه الأعضاء .

الحالة في عام ١٩٩١

٤- بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للميزانية العادية ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ما مجموعه ٧٢٣,٥ مليون دولار . ويشمل هذا المبلغ ما هو مستحق الدفع عن هذه السنة وقدره ٣٨٩,٩ مليون دولار ، ومتأخرات عام ١٩٩٠ وما قبله وقدرها ٣٣٣,٦ مليون دولار . وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لعمليات صون السلم ، في التاريخ ذاته ، ما مجموعه ٥١٨,٣ مليون دولار .

٥ - وكان من الضروري ، خلال عام ١٩٩١ كله ، السحب من الاحتياطات النقدية للمنظمة (أي صندوق رأس المال العامل ، والحساب الخاص) ، وكان مجموع ما تم سحبه يبلغ حوالي ٢٢٦ مليون دولار ، وذلك للوفاء بالاحتياجات التشغيلية الجارية . وبحلول منتصف آب/أغسطس من هذه السنة ، تم استنفاد هذه الاحتياطات النقدية . وعليه ، من منتصف آب/أغسطس وحتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر ، اضطرت إلى الاقتراض من الصناديق القليلة لصون السلم التي كان يوجد فيها نقد فائض غير مطلوب لتلبية الاحتياجات الفورية من أجل استخدامه في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في الميزانية العادية وبالاحتياجات النقدية لعمليات جديدة أخرى لصون السلم .

٦ - وفي هذا الصدد ، ينبغي ملاحظة أن الجمعية العامة ، منذ عام ١٩٥٧ ، أكدت في قرارها عن صندوق رأس المال العامل ، أن للأمين العام سلطة الاقتراض ، عند دفع الفوائد من صناديق متاحة أخرى موضوعة تحت رعايته . ومع ذلك ، فإن هذه الصناديق الأخرى قد أنشئت لأغراض محددة تختلف عن أغراض الميزانية العادية . وهكذا ، لم يكن يؤذن له ولاسلافي إلا الاقتراض من هذه الصناديق الأخرى في حالة ما إذا كانت لديها أموال نقدية غير مطلوبة فوراً للأغراض التي أنشئت من أجلها . وبالإضافة إلى ذلك ، لا يجوز للأمين العام ، وهو يمارس مسؤولياته الائتمانية ، إلا أن يقترض على أساس مؤقت ، أي على أساس يومي ، وإذا كان يمكن أن يتوقع تسديداً سريعاً على نحو معقول .

٧ - وعندما بادرت ، رغم عني ، بالاقتراض من صناديق صون السلم المتاحة في منتصف آب/أغسطس ، كان لدي من الأسباب ما تدعوني إلى الاعتقاد أن هذا الاقتراض سيكون محدوداً من حيث المبالغ ومن حيث المدة ، بما أن عدداً من الدول الأعضاء قد أكدت لسي أنها سوف تقوم قريباً بدفع مبالغ لا بأس بها في إطار تسديد اشتراكاتها المستحقة . وللأسف ، لم تتحقق هذه التأكيدات إلا لعدد قليل منها .

٨ - وفي منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، أرسلت رسائل عاجلة إلى وزير خارجية كل دولة عضو ، أصف فيها الحالة المالية غير المستقرة التي تمر بها المنظمة . وفي حالة دولة عضو ، دفعت في ذلك الوقت اشتراكاتها للميزانية العادية كاملاً ، أعرب عن تقديري للخطوات التي اتخذتها . وفي الوقت ذاته ، أناشد الدول الأعضاء الـ ١٠٨ التي لا يزال عليها اشتراكات مقررة للميزانية العادية أن تتخذ إجراء عاجلاً لتسديد ديونها المستحقة كاملاً وبحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر . ولم تمتثل إلا ست دول أعضاء لهذا الطلب .

٩ - ومنذ أن وجهت ندائي ، دفع عدد من الدول الأعضاء مبالغ في إطار اشتراكاتها المستحقة للميزانية العادية ولعمليات صون السلم . وعلى الرغم من أن الأموال التي وردت كانت متقبلة ومطلوبة للغاية ، لم تكن كافية إلا للسماح لي بتسديد المبالغ التي اقترحتها من حسابات صون السلم للميزانية العادية ، وللوفاء باحتياجات الميزانية العادية حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر . غير أنه للأسف ، لم تكن الاشتراكات التي وردت حتى الآن لبعض عمليات صون السلم الجديدة كافية للوفاء باحتياجاتها التشغيلية اليومية . وبناء عليه ، سيستدعي الأمر مواصلة الاقتراض من حسابات أخرى لصون السلم لتغطية احتياجات هذه العمليات .

خلاصة

١٠ - يتضح مما تقدم أن احتمالات السداد الفوري للسلف المقترضة من الداخل ضعيفة للغاية في ظل الظروف الراهنة . علاوة على ذلك ، ما لم ترد قريبا مساهمات كبيرة ، فإن الاحتياجات النقدية اللازمة للوفاء بالتزامات الميزانية العادية والتزامات عمليات جديدة معينة لصيانة السلم سوف تتجاوز الأموال المتاحة من حسابات صيانة السلم .

١١ - وعندئذ ستنفد طاقتي على اللجوء إلى الاقتراض الداخلي . وستغدو المنظومة عاجزة عن الدفع وغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء والموظفين .

١٢ - وعلينا جميعا أن ندرك تماما ما لهذه الحالة من تأثير سياسي وموضوعي وإداري . بيد أن الأهم هو التأثير الإنساني على موظفي المنظمة ، وكذلك على العسك الهائل من البشر في جميع أنحاء العالم ممن تتأثر حياتهم بصورة مباشرة وبالفئة بالعديد من الأنشطة الهامة التي تقوم بها الأمم المتحدة اليوم .

١٣ - والخطوة الجلية التي من شأنها تيسير تجنب هذه الحالة هي قيام الدول الأعضاء المعنية بسداد مبالغ كبيرة من مساهماتها غير المسددة للميزانية العادية وعمليات صيانة السلم .

١٤ - وشمة وسيلة أخرى لتوفير الأموال اللازمة تتمثل في أن تقوم الدول الأعضاء التي تستطيع إلى ذلك سبيلا بسداد مدفوعات مسبقة خصماً من أنصبتها المقررة المستقبلية . وقد عمد بعض الدول الأعضاء إلى هذا التدبير في نهاية عام ١٩٨٧ ومرة أخرى في نهاية عام ١٩٨٨ . بيد أن هذه الخطوات لا تعمل إلا على إرجاء المشكلة لفترة قصيرة من

الزمن ، لأنها لا تحلها . فضلا عن ذلك ، فإن هذا من شأنه أن يضع المنظمة مجدداً في وضع الإتكال على الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها القانونية لتخفيف الضرر الذي تتسبب فيه الدول الأعضاء التي لا تقوم بذلك .

١٥ - وقد إلتمست أنا وأسلافي ، في أكثر من مناسبة ، الإذن بالاقتراض تجارياً . وكانت هذه الإلتماسات تقابل برفض الجمعية العامة في كل مرة ، آخرها في عام ١٩٨٧ . لذا ، فإنني لم أعد أُلج على هذا الاقتراح . بيد أن عليّ أن أشير هنا إلى أن عدة وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ، عضويتها مماثلة ، قد مُنحت ذلك الإذن واضطرت بالفعل إلى اللجوء إلى الاقتراض التجاري خلال السنتين الفاضلتين .

١٦ - وحتى ولو أمكن تجنب حالة العجز عن الدفع بفعل واحد أو أكثر من الخيارات المبينة أعلاه ، فإنه ينبغي الإقرار بأن هذه النتيجة تشكل ، في أفضل الأحوال ، حلاً قصير الأجل . إذ سيظل على الدول الأعضاء أن تعمل سوية بجدية لإيجاد حل ناجع ودائم وطويل الأجل لهذه المشكلة المستديمة .

١٧ - وفي ضوء المهام الجديدة الموكلة إلى الأمم المتحدة ، أرى أن من واجب الأعضاء أن يوفرُوا للمنظمة الوسائل اللازمة لمجابهة هذه التحديات . وسيظل الحديث عن حقبة جديدة من التعاون والالتزام بأهداف الميثاق واهياً ما دامت قدرة المنظمة على الوفاء بمسؤولياتها المتعاظمة مزعزعة بفعل الأزمة المالية . وإنني ، في ظل المناخ الدولي المؤاتي الحالي ، أحث الدول الأعضاء على عدم حرمان الأمم المتحدة من فرصتها في الازدهار وخدمة المقاصد العظيمة التي أسست من أجلها .
